

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ آثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
الْوَارِدَةِ فِي حِلِّ
أَكْلِ لَحْمِ الضَّبَعِ

تَأْلِيفُ

الشيخُ العَلَامَةُ المحدثُ

فُوزِي بَابِر عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الحَمِيدِيِّ الأَمْرِي

حَفِظَهُ اللهُ وَرَفَعَهُ

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ آثَارِ الْمَحَابَةِ عَلَيْهِ
الْعَلَوِيَّةِ فِي حِلِّ
أَكْلِ لَحْمِ الضَّبَعِ

حُقوقُ الطبعِ محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ آثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
الْوَلَدِيَّةُ فِي حِلِّ
أَكْلِ لَحْمِ الضَّبَعِ

تَأَلَّفَ

الشيخُ العَلَامَةُ المحدثُ

فُوزِي بَابِر عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الأَمْرِي

حَفِظَهُ اللهُ وَرَوَّعَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَتَرَّ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُرْمَرِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: فَيَعْدُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِضًا، وَاطِّلاَعًا حَافِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^{(١)(٢)}

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلرُّوَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمَ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِزْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي « شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ » (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَثَمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيَّيْ بْنِ سَعِيدٍ الْقُطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. * فَمَنْ رَزَقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَّهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِذْرَاكَ لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَثَمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلَإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَه رحمته الله: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَذَافُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته الله لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته الله: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُضَرٍّ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته الله: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

(٢) أَتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قُلْ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَحَدُّ مِنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ! ^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عِنَقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هُوَ لَا أَنْ يَقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْ ظَلِمَتْهُ فِي الْكُشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدٌ نَاقِدٌ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بِعِلَّةٍ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي). ^(٢)

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ وَ ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمْعٍ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لَيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ ^(١) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نَقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) قُلْتُ: أَوْ يَغْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرَجِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قُلْتُ: فَلَا مَرُّ هَذَا إِذْنِ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):
(الْقَوَاعِدُ الْمَقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكِّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته: (إِنَّ التَّغْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نَقَادُ أُئِمَّةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ وَخَفَايَاهَا).^(١) اهـ.

قُلْتُ: وَمِنْهُمْ جَمْعُ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطِإِ فِيهَا، هُوَ مِنْهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(٢)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

(٢) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصَيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الضَّعْفِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انفردَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثِّقَاتِ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثِّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّوهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النُّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحْصِرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَطِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُّونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَطِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيْبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَاوَا، وَعَدَدِ

رَوَايَاتِهِمُ الشَّاذَّةَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِسَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. ^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ آثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْوَارِدَةِ فِي حِلِّ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبُعِ، وَالْكَلامَ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانَ عِلَلِهَا، وَالْحُكْمَ عَلَيْهَا بِالشُّذُوذِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَانَتْ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعَّبٌ، وَضُرُورَةُ النُّقَادِ النَّبِيَّةِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمُوا هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ.^(١)

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْم: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤُمَّتِهِ

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ «صَحِيحَهُ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيقِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عَذْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عَذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقَوَّاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَيْ أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هِدَايَةَ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

هَذَا الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].
قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَا تَخَذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عَيْدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَلَّا يَتَدَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدَوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يَتَّقِدُونَ الرِّوَايَاتِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهِدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، «فِي جَوَازِ أَكْلِ الضَّبِّ»، وَ«فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبِّ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».

(١) عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: (كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام، لَا يَرَى بِأَكْلِ الضَّبِّ بَأْسًا، وَيَجْعَلُهَا صَيْدًا).
وَفِي رِوَايَةٍ: (فِي الضَّبِّ: كَبْشًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٣٩ و ٤٤٠)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٣ ص ٤٩٥)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، مُرْسَلٌ، فَإِنَّ مُجَاهِدَ بْنَ جَبْرِ الْمَكِّيَّ أَبَا الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيَّ، لَمْ يَذْكُرْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.^(١)
قَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، كَمَا فِي «المَرَّاسِيلِ» (ص ١٦٢): «مُجَاهِدٌ عَنْ عَلِيٍّ: مُرْسَلٌ».

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ٢٢٨)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٥٦٢)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٢٧٣)، وَ«تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٩٤)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خِرَاشٍ: «أَحَادِيثُ مُجَاهِدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: مَرَّاسِيلٌ،

لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا».^(١)

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي

«الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: (أَنَّ عَلِيًّا

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَعَلَ الضَّبْعَ صَيْدًا، وَحَكَمَ فِيهَا كَبْشًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ مُجَاهِدَ بْنَ جَبْرِ لَمْ يُدْرِكْ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ،

وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَهُوَ: مُرْسَلٌ.^(٢)

(٢) وَعَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: (قَتَلَ رَجُلٌ ضَبْعًا، وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَأَتَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَهُ:

فَجَعَلَ فِيهِ كَبْشًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٣٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ

السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَخْوَصِ: سَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ الْحَنْفِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ، لَكِنْ

رِوَايَتُهُ: عَنْ عِكْرَمَةَ، خَاصَّةً مُضْطَرَبَةً، فَلَا تَصِحُّ.^(٣)

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٤ ص ٤٥٤)، وَفِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ٤٤٠).

(٢) انْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٥٩٢).

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٦٩٦).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الكَاشِفِ» (ج ١ ص ٤٠٣): «ثِقَةٌ: سَاءَ حِفْظُهُ».

* وَعِكْرِمَةُ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.^(١)
فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٩): عَنْ رِوَايَةِ: عِكْرِمَةَ عَنْ عَلِيٍّ: «لَا نَقْطَاعَهُ، فَإِنَّ عِكْرِمَةَ لَمْ يُدْرِكْ: عَلِيًّا».
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، كَمَا فِي «الْمَرَّاسِيلِ» (ص ١٣١): «عِكْرِمَةُ؛ عَنْ عَلِيٍّ: مُرْسَلٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ١٣): (عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: حَدَّثَ عَنْهُ: عِكْرِمَةُ، وَذَلِكَ فِي: «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»، وَأُظْهِرْتُ: مُرْسَلًا).

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ: (أَنَّ رَجُلًا بِالطَّائِفِ، أَصَابَ ظَبْيًا^(٢)، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَاتَى عَلِيًّا عليه السلام، فَقَالَ: أَهْدِ كَبْشًا، أَوْ قَالَ: تَيْسًا مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَلَا أَرَاهُ؛ إِلَّا قَالَ: تَيْسًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

(١) انْظُرْ: «الْمَرَّاسِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٣١)، وَ«تُخَفَّةَ التَّحْصِيلِ» فِي ذِكْرِ رِوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٣٢)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٩ ص ٢٩٥).

(٢) هَكَذَا: لَيْسَ فِيهِ: «أَصَابَ ضَبْعًا»، وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ، الَّذِي يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْأَثَرِ.
قُلْتُ: فَلَيْسَ فِي هَذَا الْأَثَرِ، مَوْضِعُ الشَّاهِدِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَهُ أَوْهَامٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ
الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ
بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهُمْ»^(٢).

* وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ الْكُوفِيُّ، رَوَيْتُهُ: عَنْ عِكْرِمَةَ، مُضْطَرِبَةٌ، فَلَا تَصِحُّ.^(٣)
قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٤٠٣): (أَحَدُ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، ثِقَةٌ:
سَاءَ حِفْظُهُ).

* وَعِكْرِمَةُ، لَمْ يَدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.
وَبِهِ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٩): بِقَوْلِهِ: «لَا نَقْطَاعَهُ،
فَإِنْ عِكْرِمَةُ، لَمْ يَدْرِكْ: عَلِيًّا».
وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨٤٩٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ
بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ؛ (أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ ظَبْيًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَاتَى عَلِيًّا عليه السلام؛ فَسَأَلَهُ:
فَقَالَ: (أَهْدِ كَبْشًا مِنَ الْغَنَمِ).

(١) انظر: «الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١
ص ٦٢٠).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١
ص ٤٠٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ»
لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٥ ص ٢٩٩).

(٣) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٦٩٦).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِقِهِ، لَا يَصَحُّ.

هَكَذَا: قَالَ: «أَصَابَ ظَبِيًّا»، بَدَلًا مِنْ: «ضَبْعًا».

* وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ مِنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ؛ فَإِنَّهُ يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ

عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَقِ

الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْآثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا

جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبُعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحَرَّمُ».

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الطَّائِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ: أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ وَلَدِ الضَّبُعِ؟، فَقَالَ:
(ذَاكَ الْفُرْعُلُ^(١)؛ نَعَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٤ ص ٢٠٠)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي
«الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٢٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٣١٩)،
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٥٣٧) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ الرُّوَاسِيِّ،
وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى الْعَبْسِيِّ، وَوَكَيْعٍ جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ: نَصْرِ بْنِ أَوْسٍ
الطَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الطَّائِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ؛ أَبُو هَمَّامٍ الطَّائِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ،
فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

فَهُوَ: غَيْرُ ثِقَةٍ فِي نَقْلِهِ لِهَذَا: الْأَثَرِ.

(١) الْفُرْعُلُ: وَلَدُ الضَّبُعِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٤)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٥٨)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ لَيْسَ بِثَقَّةٍ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ١٤): (وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ: «ابْنُ حِبَّانَ» مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا انْتَفَتَ جَهَالَةً عَيْنَهُ، كَانَ عَلَى الْعَدَالَةِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ: مَذْهَبٌ عَجِيبٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَهَذَا هُوَ مَسْلُكُ: «ابْنِ حِبَّانَ» فِي كِتَابِ: «الثَّقَاتِ» الَّذِي أَلْفَهُ؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ خَلْقًا مِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِمُ: «أَبُو حَاتِمٍ»، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُمْ مَجْهُولُونَ، وَكَانَ عِنْدَ «ابْنِ حِبَّانَ» أَنَّ جَهَالََةَ الْعَيْنِ تَرْتَفِعُ بِرِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ مَشْهُورٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِهِ «ابْنِ خُزَيْمَةَ»، وَلَكِنَّ جَهَالََةَ حَالِهِ بَاقِيَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَقَدْ أَفْصَحَ: «ابْنُ حِبَّانَ» بِقَاعِدَتِهِ؛ فَقَالَ: الْعَدْلُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ فِيهِ الْجَرْحُ إِذِ التَّجْرِيحُ ضِدُّ التَّعْدِيلِ؛ فَمَنْ لَمْ يُجْرَحْ: فَهُوَ عَدْلٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ إِذْ لَمْ يُكَلَّفِ النَّاسُ مَا غَابَ عَنْهُمْ، وَقَالَ فِي ضَابِطِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَعَرَّى رَاوِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوحًا، أَوْ فَوْقَهُ مَجْرُوحٌ، أَوْ دُونَهُ مَجْرُوحٌ، أَوْ كَانَ سَنَدُهُ مُرْسَلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، أَوْ كَانَ الْمَتْنُ مُنْكَرًا هَكَذَا نَقَلَهُ: «الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي» فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكِى» مِنْ تَصْنِيفِهِ، وَقَدْ تَصَرَّفَ فِي عِبَارَةٍ: «ابْنُ حِبَّانَ» لَكِنَّهُ أَتَى بِمَقْصِدِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٣): (وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ: «ابْنَ حَبَّانَ» ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - الَّذِي جَمَعَهُ فِي الثَّقَاتِ عَدَدًا كَبِيرًا، وَخَلَقًا عَظِيمًا مِنَ الْمَجْهُولِينَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُ هُوَ، وَلَا غَيْرُهُ أَحْوَالَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٤): (وَقَدْ ذَكَرَ: «ابْنَ حَبَّانَ» فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - خَلَقًا كَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَطَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِجَرَحٍ^(١)، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ). اهـ

* وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ: «لِابْنِ حَبَّانَ» فِي كِتَابِهِ: «الثَّقَاتُ» فِي تَوْثِيقِ الْمَجْهُولِينَ؛ انْتَقَدَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِثْلُ: الْإِمَامِ عَبْدِ الْهَادِي، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، وَالْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

* وَكَذَا: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ قُطْلُوبَغَا فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٢١)، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ.

فَهُوَ: أَثَرُ مُنْكَرٍ، لَا يَصِحُّ، بَلْ هُوَ مُحَالِفٌ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَمْ يُجْعَلْ مِنَ الصَّيْدِ.^(٢)

* وَنَصَرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَنَكَارَةُ حَدِيثِهِ بَيِّنَةٌ، فِي رِوَايَتِهِ: لِهَذَا الْأَثَرِ، فِي فِدْيَةِ صَيْدِ الضَّبُعِ، وَهُوَ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرَسَةِ، الَّتِي يَجُوزُ قَتْلُهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْحَرَمِ.

(١) وَانْظُرْ: «مُقَدِّمَةُ الثَّقَاتِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ١١ و ١٢ و ١٣).

(٢) وَالضَّبُعُ يَجُوزُ قَتْلُهُ إِذَا وُجِدَ فِي الْحَرَمِ، لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرَسَةِ.

لِذَلِكَ: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ١٠٤)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٤٦٥)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٤٦٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ!

* فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَإِنْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَعِينٍ: «ثِقَةٌ»^(١)، لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يُوثِّقُ الْمَجَاهِيلَ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الْكُوثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ» (ج ١ ص ٢٥٥): (وَالْعِجْلِيُّ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ، وَآخَرُونَ غَيْرُهُمَا: يُوثِّقُونَ مَنْ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ أَتْبَاعِهِمْ إِذَا وَجَدُوا رِوَايَةَ أَحَدِهِمْ مُسْتَقِيمَةً؛ بَأَنْ يَكُونَ لَهُ فِيمَا يَرَوِي مُتَابِعٌ أَوْ مُشَاهِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَمْ يَبْلُغْهُمْ عَنْهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ). اهـ

* وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْأَثَرِ أَيْضًا:

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣١٢) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ، وَالْبُخَارِيُّ؛

(١) انْظُرْ: «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ» لِلدُّوَلَابِيِّ (ص ١٢٩)، وَ«الِاسْتِغْنَاءُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ بِالْكُنَى» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٩٤)، وَ«الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ» لِمُسْلِمٍ (ص ٩٥٠)، وَ(ق/١٠٦/ط).

كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ الْمَلَائِيَّ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِيَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الطَّائِيَّ، سَمِعَ: أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (فِي الضَّبِّعِ نَعَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ).
أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: رَوَاهُ مُخْتَصَرًا، وَبِدُونِ سُؤَالٍ.

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ فِيهِ: نَصْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِيَّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ^(١)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الطَّائِيَّ، مَجْهُولٌ أَيْضًا^(٢)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَالِاضْطِرَابُ، وَقَعَ مِنْهُمَا فِي هَذَا الْأَثَرِ، وَالضَّعْفُ بَيْنَ مِنْهُمَا فِي ذِكْرِهِمَا: لِهَذَا الْأَثَرِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، الَّتِي حَرَّمَتْ أَكْلَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَمْ تَسْتَنْ الضَّبِّعَ، مِنْ هَذَا الْعُمُومِ.

* وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَجْعَلْهُ صَيْدًا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي تَحْرِيمِ أَكْلِهِ فِي الشَّرْعِ.

* وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كَرِهُوا أَكْلَ لَحْمِ الضَّبِّعِ، وَذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِ: نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ

كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.^(٣)

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ

الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الطَّائِيَّ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ: أَسَأَلُكَ عَنِ الصَّيْدِ؟، قَالَ: عَنْ أَيِّهِ تَسْأَلُ؟، قُلْتُ:

(١) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٨ ص ١٠٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٦٥).

(٢) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٩٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ٥٨).

(٣) وَانْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ٢ ص ٤٥١).

أَسْأَلُكَ، عَنِ الضَّبِّعِ؟، قَالَ: وَمَا الضَّبِّعُ؟، فَوَصَفْتُهُ لَهُ، قَالَ: ذَلِكَ الْفُرْعُلُ، نَعْبَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرِبٌ

هَكَذَا: رَوَاهُ مُطَوَّلًا، وَجَاءَ الْأَثَرُ بِسُؤَالٍ.

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: أَبُو هَمَّامٍ الطَّائِيُّ وَهُوَ مَجْهُولٌ^(١)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

فَهُوَ: غَيْرُ ثِقَةٍ، فِي نَقْلِهِ: لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَلَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

* وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَا يُخَالِفُ هَذَا.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلی الله علیہ وسلم قَالَ: (أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: حَرَامٌ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٦٠) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الطَّائِيُّ هَذَا:

ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٤)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٥٨)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ، لَيْسَ بِثِقَةٍ.

(١) انْظُرْ: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٨ ص ١٠٤)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٦٥).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

* وَكَذَا: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ قُطْلُوبُغَا فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٢١)، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ.

فَهُوَ: أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ.

* وَزِيَادَةُ: «وَمَا الضَّبُعُ»، مُنْكَرَةٌ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، لَمْ يَعْرِفْ حَيَوَانَ الضَّبُعِ!، لِأَنَّهُ كَانَ مُتَشِيرًا فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَيَعْرِفُهُ الْعَرَبُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

* وَنَصْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، مَجْهُولٌ.^(١)

قَوْلُهُ: «الْفُرْعُلُ»، عِنْدَ الْعَرَبِ، وَلَكِنَّ الضَّبُعَ، وَالَّذِي يُرَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ: «نَعَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ»، يَقُولُونَ: «إِنَّهَا حَلَالٌ، بِمَنْزِلَةِ: «الْغَنَمِ».

* وَهَذَا ظَاهِرٌ، رِوَايَةُ: مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالتِّي اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا فِي التَّفْسِيرِ.

* وَكَذَا: عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»؛ فَإِنَّهُ بَوَّبَ عَلَيْهِ؛ بَابٌ: فِي أَكْلِ الضَّبُعِ.

* وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَوَكَيْعٌ؛ فَلَفَظُوهُمْ: عَامًّا، مُحْتَمِلٌ لِهَذَا، وَغَيْرِهِ.

* لَكِنَّ رِوَايَةَ: أَبِي نُعَيْمٍ: صَرِيحَةٌ، فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَهُوَ ثَقَةٌ، ثَبَتَ.

* فَهُوَ عَلَى فَرْضِ صِحَّتِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيَّنَّاهُ.

(١) انْظُرْ: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٨ ص ١٠٤)، وَ«الْمَجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٦٥).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَفِتِ
الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْآثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا
جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبِّعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ».

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (فِي الضَّبِّعِ كَبْشًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٣)، وَفِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٣١٥٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ: ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: (فِي الضَّبِّعِ: كَبْشٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَهُ أَوْهَامٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ. قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهْمٌ»^(٢).

(١) انْظُرْ: «الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٦٢٠).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«الضُّعَفَاءَ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكُّرَةَ الْحِفَاطِ» لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَي (ج ٥ ص ٢٩٩).

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ^(١).
وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي
«الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٤٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.
* وَابْنُ جُرَيْجٍ: مُدَلِّسٌ، عَنِ الضُّعَفَاءِ، فَلَا يَصِحُّ.
قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: «رَوَاهُ مُجَاهِدٌ، وَعِكْرِمَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».
فَهُوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ، لَا يَصِحُّ.
وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٤): «وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ»،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِضَعْفِ الْأَثَرِ، وَاضْطِرَابِهِ.
* وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثٌ: عِكْرِمَةُ، مَوْصُولًا.
فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٢ و ٢٧٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ
الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ
جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«(الضَّبُعُ صَيْدٌ، وَجَعَلَ فِيهِ كَبْشًا). وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَكَلَ الضَّبُعُ»».
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ^(٢) عَنْ
الضُّعَفَاءِ، وَقَدْ عَنَعَنَ الْإِسْنَادَ.

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، مُدَلِّسٌ^(٣)، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.

(١) انظر: «تعريف أهل التقييد بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (ص ٤١).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٤ ص ١٩٧٣)، و«المعنى في الضعفاء» للذهبي (ج ٢ ص ٧٢٥).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٦٥٩)، و«تاريخ الإسلام» له (ج ٩ ص ٢١٠)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٢ ص ٦١١٩).

* وَعَمَرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو الْمَدَنِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا، وَضَعَفُوهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عِكْرِمَةَ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، لَيْسَ بِالْقَوِيَّ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «صَاحِبُ مَرَّاسِيلٍ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «رَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ: مَنَاقِيرَ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ»^(٢).

* فَرَفَعَهُ: مُنْكَرٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢١): «وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْهُ، وَقَدْ أُعْلِلَ بِالْإِرْسَالِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٦٣): «عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو: (ضَعَفُوهُ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عِكْرِمَةَ)».

(١) انظر: «إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَاي (ج ١٠ ص ٢٣٦)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٥ ص ١٨٥)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٣٦٥).

(٢) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١٧٠)، وَ«التَّارِيخُ» لِلدُّورِيِّ (ج ٣ ص ١٩٣)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِابْنِ الْجَنِيدِ (ص ٣٠٥)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٠٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِلْأَجَرِيِّ (ص ١٧٠)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمُتَرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (٤٥٥)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٥٢٠)، وَ«أَسْمَاءُ شُيُوخِ مَالِكٍ» لِابْنِ خَلْفُونَ (ص ٣٢٦)، وَ«الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٢٣٦)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ١٢٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّنْقِيحِ» (ج ٦ ص ١٦٦): «ضَعِيفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٤ ص ١٨٤): (الرَّجُلُ مُسْتَضْعَفٌ، وَأَحَادِيثُهُ تَدُلُّ عَلَى حَالِهِ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْبُغَوِيُّ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٧١)، وَقَالَ: «رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِبَاحَةُ لَحْمِ الضَّبِّعِ».

هَكَذَا: بِصِغَةِ التَّمْرِيسِ: «رُويَ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْأَثَرِ.

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٦)؛ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَوْصُولًا، مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: (أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ضَبْعًا، صَيْدًا، وَقَضَى فِيهِ كَبْشًا).

هَكَذَا: مَرْفُوعًا، وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَهُ أَوْهَامٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهُمْ»^(٢).

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ^(٣).

* وَرُوِيَ حَدِيثُ: عِكْرِمَةَ، مُرْسَلًا.

فَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُتَمِّ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٢١٥٥) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ: أَبْنَاءُ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: (أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ضَبْعًا، صَيْدًا، وَقَضَى فِيهِ كَبْشًا).

هَكَذَا: مُرْسَلًا.

وَهَذِهِ التَّخَالِيطُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، وَهُوَ يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «وَهَذَا حَدِيثٌ، لَا يَثْبُتُ».

(١) انْظُرْ: «الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٦٢٠).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكُّرَةَ الْحَفَاطِ» لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٥ ص ٢٩٩).

(٣) انْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٤١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢١): (رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ: مُرْسَلًا).

* وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، خِلَافٌ: إِبَاحَةُ لَحْمِ الضَّبُعِ، فِي نَهْيِهِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، فَكَيْفَ يُبَيِّحُ أَكْلَ لَحْمِ الضَّبُعِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [سُورَةُ «ص»: ٥].

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٢٠٢) مِنْ طَرِيقِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، وَحَبَّانٍ، كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمِ الْقَدَّاحِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ بِهِ مُرْسَلًا.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ» (ج ٢ ص ١٩٢)، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ: لَوْ أَنْفَرَدَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) تَعْلِيلًا عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: «وَأِنَّمَا قَالَهُ: لِإِنْقِطَاعِهِ».

فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

* وَرُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ، مَقْطُوعًا.

فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ: (لَقَدْ رَأَيْتُهَا عَلَى مَائِدَةٍ: ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ٦٦٢)، وَالْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٤١٥٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي: مُحَمَّدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: فِي الضَّبِّعِ: (أَنْزَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَيْدًا، وَقَضَى فِيهَا كَبْشًا نَجْدِيًّا).

* قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ»^(١)، كَذَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا نَذَرِي مَنْ هُوَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الرُّوَاةُ:

* فَقَدْ: رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٩٦٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الضَّبُّعُ صَيْدٌ، وَجَعَلَ فِيهَا كَبْشًا).

(١) لَعَلَّهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ، إِذْ إِنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يُكْثِرُ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْهُ.

هَكَذَا رَوَاهُ مُتَّصِلًا، وَلَا يَصِحُّ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ
الْعَسْقَلَانِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ^(١)، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْنُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ
وَضَّاحٍ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: «كَانَ كَثِيرَ الْوَهْمِ»^(٢).
وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٤).
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢١): «وَقَدْ أَعْلَلَ
بِالْإِرْسَالِ».

* وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيُّ، يُدَلِّسُ عَنِ الضُّعَفَاءِ^(٣).

* وَابْنُ جُرَيْجٍ مُدَلِّسٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ^(٤).

* وَعَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(٥).

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٨٢).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٢٦٨)، وَ«الْجُرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٠٥)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٧ ص ٢٨٦)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٥٥).

(٣) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٩٧٣)، وَ«الْمُغْنِيَّ فِي الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٧٢٥).

(٤) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١).

(٥) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١٧٠)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ٣ ص ١٩٣)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لابْنِ الْجُبَيْدِ (ص ٣٠٥)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٠٥)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِيِّ (ص ١٧٠)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمُتَرَوِّكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (٤٥٥)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٥٢٠)، وَ«أَسْمَاءَ شُيُوخِ مَالِكٍ» لابْنِ خَلْفُونٍ (ص ٣٢٦)، وَ«الْعِلَلَ الْكَبِيرَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٢٣٦)، وَ«أَحْوَالَ الرِّجَالِ» لِلجَوْزْجَانِيِّ (ص ١٢٥).

* وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٣٤)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٢)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٦)
مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بِهِ، مُرْسَلًا، بِلَفْظٍ: (أَنْزَلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ ضَبْعًا صَيِّدًا، وَقَضَى فِيهِ كَبْشًا).

هَكَذَا: بِإِسْقَاطِ الرَّجُلِ الْمُبْهَمِ.

* وَجَاءَ فِي «الْمُسْنَدِ» لِمُسَدِّدٍ، كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧
ص ٩٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: (حَكَمَ فِي الضَّبِّعِ
كَبْشًا، وَجَعَلَهُ صَيِّدًا).

هَكَذَا: بِرَاوٍ، لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ مَعَ هَذَا: مُرْسَلٌ.

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّنَ فِي الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٧ ص ٤٠٦): (وَهَذَا حَدِيثٌ، لَا يُثْبِتُ مِثْلَهُ).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٦): (وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا؛
لِانْقِطَاعِهِ).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْإِتْحَافِ» (ج ٤ ص ٣٧٦)، ثُمَّ قَالَ:
(رَوَاهُ مُسَدِّدٌ مُرْسَلًا، بِسَنَدٍ فِيهِ: رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَمِثِ
الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْآثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا
جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبِّعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ قَتَلَ ضَبْعًا، وَهُوَ مُحْرَمٌ؛ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ).

أَثَرُ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥٢٦) مِنْ طَرِيقِ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ الْفَزَارِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْعَازِ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ نَافِعٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ^(١)، لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ، كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٣٩٢): «صَدُوقٌ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٤٨): (وَأَمَّا حَدِيثُ: «النَّهْيُ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُزَفَّتِ»، فَهُوَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَرِيبٌ جِدًّا، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى: شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، طَوَائِفُ مِنَ الْأَيْمَةِ، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُّخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ عَدِيٍّ). اهـ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٥ ص ٥٩٢)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٥١٤)، وَ«شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٤٨).

* فَشَبَابَةُ بُنِ سَوَّارٍ؛ يَأْتِي أَحْيَانًا بِالْمُنْكَرِ.

* وَهَذَا الْأَثَرُ، مِنْ مَنَاقِيرِ شَبَابَةِ بُنِ سَوَّارٍ^(١)، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ، وَيُفْتِي بِأَنَّ الضَّبْعَ مِنَ الصَّيْدِ، وَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَهُوَ حَيَوَانٌ مُفْتَرَسٌّ، لَا يَحِلُّ شَرْعًا.

* وَقَدْ كَرِهَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَكْلَ الضَّبْعِ، عَلَى ظَاهِرٍ: «نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ»، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

* فَلَا أَحْسِبُهُمْ كَرَهُوَهَا؛ إِلَّا لِذَلِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُطَنَّ بِهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَمِثِ الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



(١) وَانْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٥١٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه: «فِي أَكْلِ الضَّبُعِ».

عَنِ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا، أَخْبَرَ: ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ: يَأْكُلُ الضَّبُعَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ: ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (٨٦١٣)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَبَا نَافِعٌ، فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، لِجَهَالَةِ الرَّجُلِ الَّذِي حَدَّثَ: ابْنَ عُمَرَ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١)، وَالْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي «تُخْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٥ ص ٥٠٠).

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْبُعَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٧١)؛ ثُمَّ قَالَ: «فَرَوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الضَّبُعَ».

هَكَذَا ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ: «رُوي»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْأَثَرِ.

وَالْأَثَرُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٠)؛ بِقَوْلِهِ: «وَرُويَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه».

* وَيَسْتَحِيلُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما يَرَى رَجُلًا، يَأْكُلُ طَعَامًا، حَرَامًا، وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيَعْلَمُ بظَاهِرِهِ: «نَهْيَ النَّبِيِّ صلی الله علیه و آله، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلِ.

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِهِ، غَيْرَ ذَلِكَ.

* ثُمَّ يَسْتَحِيلُ هَذَا الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَيَأْكُلُ الضَّبْعَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ نَجِسٌ!

* وَالصَّحَابَةُ يُكْرَهُونَ أَكْلَ السَّبَاعِ؛ لِظَاهِرِ: «نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ»، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ «مِنَ السَّبَاعِ».

فَهُمْ: لَا يُخَالِفُونَ حُكْمَ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا.

* فَالضَّبْعُ، لَا يُبَاحُ أَكْلُهَا، لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.
* وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا زَالَتِ الْعَرَبُ تَأْكُلُ الضَّبْعَ، وَلَا تَرَى بِأَكْلِهَا بَأْسًا).^(١)

قُلْتُ: وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبْعَ؟!

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَمِثِ الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ، سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم

(١) أَثَرٌ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٥٠).

وَأِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ مُعَلَّقًا، وَلَا يَصِحُّ.

وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، «فِي جَوَازِ أَكْلِ الضَّبُعِ»، وَ«فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبُعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ».....	١٧
(٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبُعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ».....	٢٢
(٤) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبُعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ».....	٣٠
(٥) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه : «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبُعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ».....	٣٩
(٦) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: «فِي أَكْلِ الضَّبُعِ».....	٤١

